

## ملف الصحراء المغربية على طاولة مجلس الأمن

الرباط - يعزز مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة مناقشة قضية الصحراء المغربية، الإثنين المقبل، وذلك في أعقاب اعتراف الولايات المتحدة بسيادة الرباط عليها، في خطوة تعزز موقف المغرب الذي يتطلع إلى انتزاع اعتراف دولي موسع بذلك، مما يُفضي إلى تسوية نهائية لهذا الملف.

واعترف الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأسبوع الماضي بسيادة المغرب على الصحراء في خطوة رأى فيها مراقبون اختراقاً دبلوماسياً مهماً.

ويقول مراقبون إن الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء سيفتح أفقا جديداً، سياسياً ودبلوماسياً، قد يفضي إلى توسيع دائرة الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على صحرائه، لاسيما بعد أن أصبحت الأقاليم الجنوبية وجهة للتمثيليات الدبلوماسية بعد فتح أكثر من 18 قنصلية في سنة واحدة.

وعزز هذا الحكم الهائل من القنصليات والبعثات الدبلوماسية الموقف المغربي الساعي إلى توسيع دائرة الاعتراف الدولي بسيادته على الصحراء، بفتح عدد من الدول العربية والأفريقية قنصليات لها في مدينتي الداخلة والعيون، أكبر مدن الصحراء المغربية.

وارسلت سفيرة واشنطن لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت، إلى الأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوتيريش وإلى مجلس الأمن الثلاثة نسخة من إعلان ترامب الذي يعترف "بإعلان كامل أراضي الصحراء جزء من المملكة المغربية".

وأكدت السفارة الأميركية في رسالتها أن الإعلان الصادر عن الرئيس ترامب يشكّل بيان "مجموع إقليم الصحراء بشكّل جزئياً لا يتجزأ من تراب المملكة المغربية".

وأوضحت في الرسالة، التي سيتم تسجيلها في سجلات الأمم المتحدة كوثيقة رسمية من وزارة مجلس الأمن، أن الإعلان الأميركي يؤكد أيضاً أن مقترح الحكم الذاتي المغربي هو "الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع حول إقليم الصحراء".

وكانت الولايات المتحدة قد أيدت وقفا لإطلاق النار في عام 1991 بين المغرب وجبهة البوليساريو الانفصالية.

وشكّلت محادثات الأمم المتحدة لفترة طويلة سابقة في التوسط لإبرام اتفاق بشأن تقرير المصير، إذ يريد المغرب خطة حكم ذاتي تحت سيادته فيما تريد جبهة البوليساريو إجراء استفتاء تدعمه الأمم المتحدة ويشمل طرح مسألة الاستقلال.

وقال ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، إن غوتيريش "لا يزال مقتنعاً بإمكانية التوصل إلى حل لمسألة الصحراء المغربية".

## قيس سعيد يتوعد «الخونة» عشية الذكرى العاشرة لـ«الثورة»

### 67 في المئة من التونسيين يعتقدون أن الوضع بعد «الثورة» أصبح سيئاً



سعيد يراكم الغضب

سنوات كاملة"، وذلك في الوقت الذي اكتفت فيه الأحزاب السياسية بإصدار بيانات تباينت في تقييمها لما تحقق من مكاسب وإنجازات خلال السنوات العشر الماضية.

ويركس هذا الغياب تراجع مكانة هذه الذكرى سياسياً وشعبياً بالنظر إلى ما تسببت فيه من تغييرات حادة عمقت المازق الذي تعيشه البلاد على مختلف الأصعدة، حيث كشف سبر لآراء نشرت نتائجه الخميس مؤسسه "سيغما كونساي"، أنه بعد عشر سنوات من "الثورة"، يرى أكثر من نصف التونسيين أن الوضع بعد "الثورة" أسوأ بكثير مما كان عليه سابقاً.

وأوضح أن 67 في المئة من المستجوبين الذين تفوق أعمارهم 18 عاماً شملهم سبر الآراء المذكور، اعتبروا أن الوضع أصبح أسوأ بعد "الثورة"، و54 في المئة منهم قالوا إن نقص التجربة لدى السياسيين هو السبب الرئيسي، فيما اعتبر 85 في المئة من المستجوبين أن تأثير "الثورة" على الوضع الاقتصادي سلب، في حين رأى 83 في المئة أن تأثير "الثورة" على الوضع الاجتماعي سيء أيضاً.

هشام المشيشي، ورئيس البرلمان، راشد الغنوشي، إلى جانب كبار مسؤولي الدولة، وغالبية الأحزاب السياسية، وكذلك أيضاً اتحاد الشغل.

وبررت الرئاسة التونسية في بيان نشرته ليلة الأربعاء-الخميس، غياب الرئيس قيس سعيد عن المناسبة، بـ"ارتباطه بالتزامات طارئة"، فيما لمزمت رئاسة الحكومة الصمت، تماماً مثل رئاسة البرلمان، بينما عزا الاتحاد العام التونسي للشغل غيابها عن هذه الاحتفالات، بالوضع الصحي في علاقة بمرض كورونا الجديد.

ومن جهته، أرجع محمد الأزهر القمودي، الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بسيدى بوزيد في تصريحات صحافية، غياب المركزية النقابية عن هذه الاحتفالات، إلى الوضع الصحي، قائلاً إن "عدم المشاركة سببه الوضع الصحي في البلاد، وما فرضه نقشي مرض كورونا الجديد في سائر الجهات التونسية".

لكنه اعتبر في المقابل، أن "هذه الذكرى ليست احتفالاً بالثورة مادامت أهداف الثورة لم تتحقق رغم مرور 10

ورغم التباينات في تقييم حصيلة مسار "الثورة" لم يتردد حزب التيار الشعبي في القول إن الانتقال الديمقراطي في تونس الذي جاءت به "الثورة" فشل بسبب استيلاء تنظيم الإخوان المسلمين على السلطة، وصعود "الشعبوية".

واعتبر في بيان له حمل توقيع أمينه العام زهير حمدي، وزعه الخميس بمناسبة الذكرى العاشرة لـ"الثورة"، أن حصيلة السنوات العشر الماضية التي عرفتها تونس "بددت كل آمال وأحلام شعبنا في الحرية والكرامة الإنسانية والسيادة".

وأنتهت "الثورة التونسية"، الخميس، عاها العاشر على التوالي، حيث احتفل أهالي سيدي بوزيد بهذه الذكرى بإقامة بسلسلة من الفعاليات الفكرية والموسيقية تحت شعار "عشر سنوات... طال الانتظار"، جاءت باهتة، ولم تخل من مظاهر الغضب الشعبي والاحتقان السياسي.

وعلى غير العادة التي جرت خلال السنوات الماضية، غاب عن تلك الاحتفالات الرؤساء الثلاثة، أي الرئيس قيس سعيد، ورئيس الحكومة،

استعداد الرئيس التونسي، قيس سعيد، مساء الأربعاء عبارات التهديد والوعيد وذلك في سياق حديثه عن موقفه من دعوات لإجراء حوار وطني وذلك عشية إحياء التونسيين لذكرى "ثورة" 14 يناير 2011 التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق والراحل زين العابدين بن علي وهو ما جعل المواقف تتباين بشأن هذا الخروج للرئيس الذي توعد فيه "الخونة والعملاء" دون أن يسميهم.

وأشارت هذه الكلمة الكثير من التعليقات التي اكتسحت مواقع التواصل الاجتماعي، تباينت بين التأييد، والتهكم، خاصة وأن سعيد أكثر من الوعيد والتهديد في خطابه السياسي الذي طغت عليه مفردات "التامر" و"الخيانة"، دون أن يتخذ خطوات عملية لترجمة ما يقول على أرض الواقع.

بل إن الكثير من المتابعين للشأن السياسي تساءلوا عن مغزى الرسائل التي يريد قيس سعيد إرسالها للداخل التونسي وللخارج من وراء مثل هذا الخطاب، خاصة وأن سياقه تزامن مع تعدد المبادرات الداعية إلى حوار وطني لإنقاذ البلاد، وذلك عشية الذكرى العاشرة للحراك الاجتماعي الذي أطاح بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011.

واعتبروا أن سعيد يكون بذلك الخطاب قد رفض بشكل ضمني مبادرة اتحاد الشغل لعقد مؤتمر وطني للحوار، رغم قوله في كلمته "أنا مع أمين عام اتحاد الشغل، نحن نعمل معاً، قد نختلف في المقاربات لكن هدفنا واحد.. لكن من هم مطالبون للعدالة مكانهم قصور العدالة... ولا فضل لأحد على أحد بالثورة أو العمالة والخيانة".

وتساءل البعض الآخر عن دلالة توقيت عودة الرئيس قيس سعيد لمثل هذا الخطاب، وذلك في علاقة بالجدل المتواصل حول الأزمة الحادة التي تعيشها البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والتي وصلت إلى درجة دفعت العديد من الفاعلين السياسيين إلى التحذير من "ثورة جياح" بدأت ملامحها تتراكم على وقع الاحتجاجات الواسعة التي تعرفها غالبية مدن البلاد.

ويبدو أن الحصيلة التي تُوصف بـ"الكارثية" للسنوات العشر الماضية لها صلة بلجوء الرئيس سعيد إلى هذا الخطاب، للنأي بنفسه عن تداعيات الغضب الشعبي المتصاعد، وصولاً إلى التنصل من أي مسؤولية عما الت إليه الأوضاع في البلاد بعد عشر سنوات من "الثورة".

تونس - اختار الرئيس التونسي، قيس سعيد، العودة إلى خطاب التهديد والوعيد بمفردات حادة وعنيفة عشية احتفالات بلاده بالذكرى العاشرة لـ"ثورة الحرية والكرامة" التي اندلعت في 2011، ووصفها بـ"التفجير الثوري غير المسبوق في التاريخ".

وقال في كلمة أثناء اجتماعه مساء الأربعاء، مع نورالدين الطوبوي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، "هناك العديد من الخونة والعملاء الذين باعوا ضمائرهم بالعملة التي تأتي خلسة، لكننا نعلم ماتانها ومن يريد ضرب الدولة من الداخل".

وأضاف في كلمة بثتها الرئاسة التونسية في صفحتها الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك، "هناك دولة ومؤسسات وصادقون يبحثون عن حلول وطنية لإنقاذ تونس ويستبقون الراية التونسية مرفوعة.. ونحن نفتديها بدمائنا وبكل ما أوتينا من قوة".



ولم يُحدد هوية من وصفهم بـ"الخونة والعملاء"، وكتفى بالتاكيد على أنه لن يتردد في اللجوء إلى كل الوسائل القانونية المتاحة لملاحقتهم قضائياً، واصفاً في نفس الوقت الوضع في البلاد بالديق، قائلاً "البعض خلقوا المستنقعات لأنهم لا يمكنهم العيش خارج المستنقعات، ومن يحاول استرجانها إلى المستنقعات فهو مخطئ في العنوان".

وتابع قائلاً "لا مجال لتترك المتأمرين يتأمرن على تونس وستاتي اللحظة التاريخية التي نسين فيها كل الحقائق للشعب التونسي ووقتها سيعرف الشعب من هو المخلص والوطني".

## مؤسسة النفط الليبية تقاوم ضغوطاً متصاعدة من الميليشيات

طرابلس - قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إن جماعة مسلحة قامت بتدخل وصفته بـ"البذيء" و"مكتشوف البواعث" في المهام الفنية لأنشطة شركة البريقة لتسويق النفط.

وفي بيان نشرته بالأسابيع الأخيرة من ليل الأربعاء، أدانت المؤسسة هذا الفعل وحذرت هذه الجماعة، التي لم تسمها، بأنها "ستتخذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة ضد أفرادها المتورطين في الإبتزاز".

وأكدت المؤسسة أنها على تواصل مع رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ومكتب النائب العام باعتبارهم جهات الاختصاص، موضحة أنها قامت بتقديم بلاغات خطية ضد هذه الجهة وأفرادها المتورطين وفضح ممارساتهم التي قالت "إنهم يهدفون من خلالها إلى تمرير صفقات مشبوهة من زيوت وغيرها".

كما أفادت المؤسسة بأن معلومات وردتها حول استهداف مقرات إحدى الشركات النفطية الوطنية بسيارات مفخخة، واصفة ما حدث بأنه "نوع آخر من عمليات الإبتزاز ضد مقرات الوطن النفطية".

ولم تحدد المؤسسة مكان وزمان الاستهداف، إلا أنها أشارت إلى تواصلها مع الأجهزة الأمنية المنضبطة والمتمسكة بصحيح القانون للتأكد من صحة ودقة هذه المعلومات.

ويرى مراقبون أن بيان المؤسسة الذي تضمن تحذيرات للميليشيات يؤكد استمرار الخلافات حول النفوذ بين أركان حكومة الوفاق، التي تتخذ من العاصمة طرابلس مقراً لها وهي واجهة النفطية.

ومنذ فترة، بات رئيس مؤسسة النفط مصطفى صنع الله في صراع مباشر مع الصديق الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي، الذي يملك صلاحيات واسعة وتثير علاقته بالغرب العديد من التساؤلات، علاوة على علاقته بالإسلاميين في غرب ليبيا والذين يرفضون إقالته من منصبه رغم الاتهامات التي يواجهها.



إذارات جديدة للميليشيات

وأعادت هذه الخلافات المخاوف من انهيار اتفاق إعادة ضخ النفط الليبي، الذي توصلت إليه السلطات في الشرق والغرب الليبي نهاية سبتمبر الماضي إلى الوجهة، خاصة أن الحديث تصاعد عن محاولات من الإسلاميين لعرقلة هذا الاتفاق، الذي يُربك حساباتهم خاصة بعد تصاعد الخلاف بين صنع الله والكبير.

وبدأت الخلافات بين الرجلين بعد أن رفض صنع الله تحويل عائدات النفط لحساب مصرف ليبيا المركزي، والتزم بتجميدها في حساب بالمصرف الليبي الخارجي وفقاً للاتفاق، الذي توصلت إليه السلطات في الشرق وحكومة الوفاق.

ومع تصاعد الخلاف بين صنع الله والكبير دعا رئيس حكومة الوفاق، التي تعد واجهة الإسلاميين في غرب ليبيا، فايز السراج إلى اجتماع ضم عدداً من المسؤولين في المؤسسات السيادية من بينهم طرفا الخلافات، وانتهى بالإعلان عن البحث عن صيغة لإعادة تحويل العائدات النفطية إلى المصرف المركزي.

ويرى متابعون أن نتائج هذا الاجتماع تؤكد أن الصديق الكبير لا يزال الرجل الأول في العاصمة الليبية، لكن ذلك لم يمنع رئيس المؤسسة الوطنية للنفط من مواصلة التصعيد ضد محافظ المصرف المركزي.

## الجيش الليبي يُفرج عن الصيادين الإيطاليين

لوميا - أفرج الجيش الليبي الخميس عن 18 صياداً من صقلية محتجزين منذ مطلع سبتمبر في خطوة عجلت بسفر رئيس الحكومة الإيطالية إلى مدينة بنغازي شرقي ليبيا حيث عقد لقاء مع قائد الجيش المشير خليفة حفتر.

وألقت زوارق الدورية الليبية القبض على صيادي ماززارا ديل فالو (على الساحل الغربي لجزيرة صقلية)، وهم ثمانية إيطاليين وسبعة تونسيين وإندونيسيان وسنغاليان، في الفاتح من سبتمبر بتهمة الصيد في المياه الإقليمية الليبية.

وأعلن مدير إدارة التوجيه المعنوي في الجيش العميد خالد المحجوب الإفراج عن البحارة الإيطاليين بعد استكمال التحقيقات معهم.

وقال وزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو، بعد توجهه مع رئيس الوزراء، جوزيبي كونتي، إلى بنغازي لإجراء محادثات مع قائد الجيش "تم الإفراج عن بحارتنا".

وكتب رئيس الحكومة الإيطالية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" "أهلاً بكم في دياركم" مرفقاً التوتونية بصورة للصيادين.

وأكد كونتي خلال لقائه بقائد الجيش دعم حكومته لعملية الاستمرار في ليبيا.

وكانت إيطاليا أحد أبرز الداعمين لحكومة الوفاق التي دخلت طرابلس في أبريل 2016 على متن فرقاطة إيطالية في خطوة عكست رهاناً إيطالياً كبيراً على تلك الحكومة التي تعد واجهة الإسلاميين لرعاية مصالحها في ليبيا، ووجه الجيش الليبي مراراً اتهامات لإيطاليا بالانحياز للإسلاميين وهو ما عبر عنه حفتر في أكثر من مرة.

واشترط الجيش في وقت سابق للإفراج عن الصيادين الإيطاليين، أن تبادل روما بإطلاق سراح أربعة لاعبين لكرة القدم قضت محكمة إيطالية في حقهم بالسجن لمدة 30 عاماً وذلك في ديسمبر 2017.

وإدان القضاء الإيطالي اللاعين الأربعة بتهمة "الاتجار في البشر والهجرة غير الشرعية".

ووفق الجانب الليبي، فإن اللاعين المذكورين، فكروا في العام 2015 في الالتحاق بأحد النوادي الأوروبية، لكنهم فشلوا في الحصول على تأشيرات سفر، ما دفع بهم إلى التفكير في الهجرة السرية، وهو ما حدث فعلاً عندما استقلوا أحد القوارب المخصصة للمهاجرين غير الشرعيين من ساحل مدينة زوارة، أقصى غرب البلاد، وما إن وصلوا إلى السواحل الإيطالية حتى تم اعتقالهم وعرضهم على القضاء.